صحيفة القدس
الاثنين
٢٠٢٦/٤/٦
ص ٥

ورقة تقدير موقف لمركز "شمس"

الاحتلال يُعيد تشكيل وعي الأطفال ويُعَطّل نموهم ويستهدف بنيتهم الاجتماعية والحيوية

رام الله- الحدث- قال مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، إن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال الفلسطينيين، في ظل غياب للمساءلة الدولية الفاعلة، لا يمسّ فقط بحقوقهم الفردية، بل يهدد مستقبل المجتمع الفلسطيني بأكمله، ويقوّض القيم التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي.

وجاء في ورقة تقدير موقف صادرة عن مركز "شمس"، لمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، أن ما يتعرض الأطفال الفلسطينيون لا يمكن فهمه ضمن إطار انتهاكات فردية أو عرضية، بل ضمن نمط واسع وممتد من الأفعال التي تثير مسؤولية قانونية دولية ذات طبيعة جنائية. فاستهداف الأطفال بشكل مباشر، أو تعريضهم لظروف معيشية تؤدي إلى تدهور صحتهم وتهديد حياتهم، يندرج ضمن الأفعال المحظورة التي قد ترقى، في ضوء نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى جرائم حرب.

البيئة القسرية وإعادة تشكيل وعي الطفل

يرى "شمس" في ورقته أنه الطفل الفلسطيني لا ينشأ في بيئة طبيعية تسمح له بتطوير إحساس تدريجي بالأمان، بل في سياق قسري تتداخل فيه تفاصيل الحياة اليومية مع مصادر التهديد بشكل مباشر ومفتوح. فالمكان الذي يفترض أن يكون آمناً-كالمنزل أو المدرسة-لم يعد يوفر الحماية، بل قد يتحول في أي لحظة إلى مساحة خطر، ما يلغي الحدود بين الحياة الطبيعية وحالة الطوارئ، ويضع الطفل في واقع لا يعرف فيه الاستقرار كحالة ثابتة.

الأثر الأعمق لهذا الواقع لا يقتصر على الفرد، بل يمتد إلى البنية الاجتماعية ككل. فالطفل الذي ينشأ في بيئة يسودها الخوف وعدم اليقين، ينقل هذا الإدراك إلى علاقاته مع الآخرين، ومع المؤسسات، ومع فكرة المستقبل نفسها. وبذلك، يتم إنتاج جيل يحمل في وعيه خبرة مبكرة مع عدم الأمان، وهو ما يؤثر على قدرته على التخطيط، والمبادرة، وبناء علاقات مستقرة، وإن استمرار هذه البيئة القسرية يعني عملياً إعادة تشكيل الطفولة الفلسطينية خارج معاييرها الطبيعية، وتحويلها من مرحلة للنمو والتطور إلى مرحلة للبقاء والتكيّف مع الخطر، بما يحمله ذلك من آثار عميقة وممتدة على الفرد وللمجتمع على حد سواء.

استهداف الأطفال كجزء من نمط متكرر

استناداً إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد الشهداء (٧٢,٢٨٩)، بينهم (٢١,٦٨٣) طفلاً، أي ما يشكل نحو ٣٠٪ من إجمالي الضحايا حتى نهاية العام ٢٠٢٥، ولا يقتصر الأمر على القتل المباشر بفعل الهجمات العسكرية، بل يمتد إلى أنماط أخرى من القتل البطيء الناتج عن الحصار والحرمان من أبسط مقومات الحياة. فقد توفي (١٥٧) طفلاً بسبب الجوع، فيما قضى (٢٥) آخرون نتيجة الصقيع في خيام النازحين، في دلالة واضحة على أن البيئة المعيشية نفسها تحولت إلى أداة تهديد للحياة، حيث يصبح الحرمان من الغذاء والمأوى عاملاً مكملاً للعنف، وليس مجرد نتيجة جانبية له. وفي موازاة ذلك، تبقى حكايات نحو (٩,٥٠٠) مفقود تحت الأنقاض، غالبيتهم من الأطفال والنساء، شاهدة على مستوى آخر من المأساة، حيث يتحول الغياب إلى حالة مفتوحة، لا يُعرف فيها مصير الضحايا، ولا تُمنح عائلاتهم حتى فرصة الوداع أو اليقين.

وعلى صعيد الإصابات، يعاني الأطفال كارثة صحية مزدوجة، حيث بلغ عدد الجرحى (١٧٢,٠٤٠) مصاباً، من بينهم ما لا يقل عن (٤٤,٤٨٦) طفلاً، أي ما نسبته ٢٦٪ من إجمالي الجرحى. وما زالت آثار الحرب الجسدية مدمرة، مع ١,٥٠٠ طفل يعانون إصابات غيرت مجرى حياتهم، وأكثر من (١٠٠٠) حالة بتر للأطراف، وسط انهيار كامل للمنظومة الصحية، ونقص حاد في الأجهزة المساعدة. ويواجه نحو (٤,٠٠٠) طفل خطر الموت ما لم يتم تأمين إجلاء طبي عاجل لهم. هذا النزيف امتد إلى الضفة الغربية ليرتفي فيها (٢٣٧) طفلاً من أصل (١,١٤٥) شهيداً. وتؤكد هذه الأرقام أن ما يحدث هو محاولة ممنهجة لاغتيال جيل فلسطيني كامل، من خلال "تحالف الموت" الذي يشمل القصف العشوائي، والتجويع القسري، والحصار الخانق، وصقيع الشتاء القاسي.

الاعتقال.. تفكيك مفهوم الطفولة داخل المنظومة القانونية

اعتقال الأطفال الفلسطينيين لا يمكن النظر إليه كإجراء قانوني عادي، بل كعملية تؤثر بشكل عميق على بنية الطفولة نفسها. بشكل تسجيل أكثر من (١,٦٥٥) حالة اعتقال بحق الأطفال الفلسطينيين منذ اندلاع الحرب، منها (٦٠٠) حالة خلال العام ٢٠٢٥، مؤشراً خطيراً على تصاعد نمط ممنهج من الانتهاكات التي تستهدف الطفولة بشكل مباشر، وليس كحالة عرضية أو استثنائية. هذه الأرقام لا تعكس فقط اتساع نطاق الاعتقال، بل تكشف عن سياسة متكررة تُدخل الأطفال في دائرة النظام الأمني، بما يحمله ذلك من آثار قانونية ونفسية عميقة. فاعتقال هذا العدد الكبير من الأطفال، وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً، يعني أن الاعتقال لم يعد إجراءً محدوداً أو استثنائياً، بل أداة تُستخدم بشكل واسع، بما يتعارض مع المبادئ الأساسية التي تؤكد أن احتجاز الأطفال يجب أن يكون الملاذ الأخير ولأقصر مدة ممكنة.

ويحاجج "شمس" أن خطورة هذا الواقع عند النظر إلى استمرار اعتقال (٣٥٠) طفلاً حتى تاريخ ١١ آذار ٢٠٢٦، في ظروف قاسية تحرمهم من أبسط حقوقهم الأساسية، سواء على مستوى الرعاية، أو الحماية، أو الضمانات القانونية. "هؤلاء الأطفال لا يواجهون فقط فقدان الحرية، بل يُوضعون في بيئة غير ملائمة لنموهم النفسي والاجتماعي، ما يحوّل تجربة الاعتقال إلى تجربة ممتدة من الأذى، تتجاوز لحظة الاحتجاز لتؤثر على مستقبلهم وسلوكهم وقدرتهم على الاندماج لاحقاً".

هذه المعطيات تعكس صورة متكاملة لانتهاك منهجي، لا يقتصر على حرمان الأطفال من حريتهم، بل يمتد إلى تقويض مفهوم الطفولة ذاته، عبر إدخال الأطفال في منظومة قانونية وأمنية لا تعترف بخصوصيتهم، وتترك آثاراً عميقة على جيل كامل، بما يهدد تماسكه النفسي والاجتماعي على المدى الطويل.

التجويع كسلاح: تفكيك البنية الحيوية للطفولة في غزة

تكشف المعطيات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) عن واقع يتجاوز أزمة إنسانية عابرة، ليصل إلى مستوى استخدام التجويع كأداة ممنهجة تستهدف البنية الحيوية للطفولة في قطاع غزة. فحين يُحرم ٦٤٪ من الأطفال من الحصول إلا على مجموعتين غذائيتين أو أقل يومياً، وبعجز أكثر من ٩٠٪ منهم عن الوصول إلى الحد الأدنى من التنوع الغذائي، فإن الأمر لا يتعلق فقط بنقص في الغذاء، بل بانهيار شامل في منظومة التغذية التي تشكّل الأساس لنمو الطفل الجسدي والعقلي. هذه الأرقام تعني عملياً أن الغالبية الساحقة من الأطفال تعيش في حالة حرمان غذائي مستمر، لا يهدد صحتهم فقط، بل ينعكس مباشرة على تطورهم الإدراكي وقدرتهم على التعلم والبقاء. فالتجويع هنا لا يظهر كأثر جانبي للحرب، بل كأداة صامتة لكنها فعّالة، تستهدف الجسد في أضعف حالاته، وتعيد تشكيل مستقبل جيل كامل من خلال حرمانه من حقه الأساسي في النمو والحياة.

هدم للمنازل والتهجير.. استهداف البنية الاجتماعية للطفولة

عندما يهدم المنزل أو تجبر العائلة على النزوح القسري، لا يفقد الطفل مكاناً للنوم فحسب، بل يفقد النظام الذي يمنحه الإحساس بالثبات. فجأة، تتحول الحياة من حالة منظمة يمكن التنبؤ بها إلى حالة من الفوضى وعدم اليقين، حيث يصبح كل شيء مؤقتاً، المكان، العلاقات، وحتى الشعور بالأمان. هذا التحول لا يمر بشكل عابر، بل يترك أثراً عميقاً في إدراك الطفل للعالم من حوله.

ويشرح "شمس" من زاوية أعمق؛ إن تكرار هدم المنازل والتهجير لا يؤثر فقط على الأفراد، بل يعيد تشكيل النسيج الاجتماعي ككل. فالمجتمع الذي تتفكك فيه البيوت بشكل مستمر، يفقد تدريجياً شبكات الدعم التقليدية التي يعتمد عليها الأطفال، مثل الجيران، والأقارب، والمحيط الاجتماعي القريب. وهذا يعني أن الطفل لا يفقد بيته فقط، بل يفقد أيضاً البيئة الاجتماعية التي كانت تحيط به وتحميه.

بذلك، يتحول استهداف المنزل إلى استهداف مباشر للطفولة، ليس فقط في حاضرها، بل في مستقبلها أيضاً، لما يتركه من آثار عميقة على الإحساس بالانتماء، والاستقرار، والقدرة على بناء حياة طبيعية.

التعليم تحت الضغط.. تعطيل المسار الطبيعي للنمو

حسب وزارة التربية والتعليم، فقد يتم تدمير (١٧٩) مدرسة حكومية، إلى جانب قصف وتخريب (١٠٠) مدرسة تابعة للأونروا في قطاع غزة. هذا الدمار الواسع أدى إلى حرمان نحو (٧٠٠) ألف طالب وطالبة من حقهم في التعليم وهو رقم يعكس تعطلاً شبه كامل للعملية التعليمية، وليس مجرد انقطاع مؤقت.

كما استُشهد ١٨,٩٧١ طالباً وطالبة و(٧٩٤) معلماً ومعلمة خلال الفترة الممتدة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٦، فيما أصيب (٢٨,٢٩٣) طالباً وطالبة و (٣,٢٦١) من الكوادر التعليمية بجروح متفاوتة.

ولا يختلف الشهد في الضفة الغربية، حيث استُشهد (١٢٠) طالباً وطالبة وأصيب (٨٣١) آخرون، إضافة إلى اعتقال (٤٠٦) طلبة و(١٨٣) من الكوادر التعليمية خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس امتداد الاستهداف إلى مختلف مكونات العملية التعليمية، بما في ذلك الطلبة والمعلمون. هذه المعطيات تشير إلى أن ما يجري لا يمكن تفسيره كأضرار جانبية للحرب، بل كسياسة ممنهجة تؤدي إلى تفكيك البنية التعليمية بشكل تدريجي، عبر استهداف المكان، والإنسان، والمسار التعليمي في آن واحد.

المياه الملوثة: انهيار صامت يهدد حياة الأطفال وصحتهم

لم تعد أزمة المياه في قطاع غزة مجرد مشكلة خدمية أو بيئية، بل تحولت إلى تهديد مباشر لحياة الأطفال وصحتهم، في سياق كارثة صحية صامتة تتفاقم بعيداً عن الاهتمام الكافي. فحين تكشف تحاليل منظمة الصحة العالمية خلال العام ٢٠٢٥ أن أكثر من ٧٧٪ من عينات المياه للنزلية ومياه الاستخدام اليومي غير مطابقة للمعايير الصحية، فإن ذلك يعكس انهياراً واسعاً في البنية التحتية للمياه، وبعني عملياً أن غالبية السكان، وخاصة الأطفال، يتعرضون يومياً لمصادر مياه غير آمنة. فالمياه هنا لم تعد مورداً للحياة، بل أصبحت عاملاً مضاعفاً للمعاناة، يسرّع من انتشار الأمراض، ويقوّض حق الأطفال في الصحة، ويضع جيلاً كاملاً في مواجهة مخاطر بيئية وصحية تهدد نموه وبقاءه.

وفي ختام ورقته أوصى "شمس" بتطوير إطار وطني متكامل لحماية الأطفال في حالات الطوارئ، يربط بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بشكل فعّال، وإدماج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي كجزء أساسي من النظام التعليمي والصحي، وليس كخدمة طارئة أو مؤقتة، إلى جانب إنشاء قواعد بيانات وطنية دقيقة ومحدثة حول الانتهاكات بحق الأطفال، بما يضمن توثيقاً منهجياً يدعم جهود المناصرة والمساءلة. وعلى الصعيد الدولي أوصى بتفعيل آليات المساءلة الدولية، بما في ذلك استخدام أدوات القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات بحق الأطفال.